عاصفة الحزم ثانية مستبعَدة ولا مخرجَ للسعلوة إلا بالاستجابة لليمنيين

وتبيّن القناة في موقعها الرسمي أن تحويل صادرات النفط السعودية إلى ميناء ينبع لم يعد يوفر مخرجًا آمنًا بعيدًا عن أزمة مضيق هرمز، إذ أسهمت الهجمات اليمنية في البحر الأحمر في وضع الممر البديل نفسه تحت التهديد، وحاصرت شحنات المملكة بين هرمز شرقًا وباب المندب غربًا.

وأكدت أن تداعيات الهجمات ستمتد إلى حركة السفن المتجهة نحو قناة السويس، في وقت تعتمد فيه الرياض على صادرات النفط لتمويل الإنفاق الحكومي ومشروعات التحول الاقتصادي.

وأضافت أن القوات المسلحة اليمنية أعلنت، الأربعاء، إطلاق صواريخ باليستية على سفينتين، إحداهما

قبالة ميناء ينبع في شمال البحر الأحمر، والأخرى في خليج عدن، ضمن الحصار البحري على السعودية، فيما أكد المتحدث العسكري للقوات اليمنية، يحيى سريع، أن الصواريخ أصابت السفينتين، ليرتفع عدد الهجمات على الناقلات والسفن المرتبطة بالسعودية إلى تسع هجمات.

ولفتت القناة إلى أنه مع تعطل حركة السفن في مضيق هرمز، ازدادت أهميةُ خط أنابيب شرق – غرب، الذي ينقل النفط من حقول المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع، بما يتيح تصديره عبر البحر الأحمر من دون المرور بالمضيق، إلا أن السفن المغادرةَ من ينبع تظل مضطرّةً لعبور باب المندب في طريقها إلى قناة السويس أو خليج عدن والأسواق الآسيوية، وهو ما يجعل صادرات المملكة عرضة للتهديد في مسارين بحريين مختلفين.

وذكرت إلى أن هجومًا يمنيًّا جديدًا قبالة ينبع أعاد إلى الواجهة النقاشَ حول حدود البدائل المتاحة أمام السعودية، التي تسعى إلى حماية صادراتها النفطية من دون العودة إلى مواجهة عسكرية واسعة في اليمن.

ويستبعدُ تقرير القناة في الوقت الراهن عودةَ التدخل العسكري الواسع في اليمن بالصورة التي شهدتها ما تسمى "عاصفة الحزم"، في ظل اختلاف المعطيات السياسية والميدانية الحالية عن الظروف التي رافقت إطلاق تلك العملية.

ويشير إلى أن هذه التطورات دفعت السعوديةَ إلى الجمع بين الرد العسكري المحدود والتحرك الدبلوماسي، مع السعي إلى توسيع التعاون الإقليمي والدولي لحماية الملاحة في البحر الأحمر، موضحة أن الاستجابة السعودية تقوم على تجنب الحرب المفتوحة؛ بهدف حماية الملاحة والمنشآت الحيوية من دون الانزلاق إلى مواجهة طويلة تفرض تكاليف سياسية واقتصادية جديدة.